إعادة انتخاب الخاوي رئيساً لجمعية البنوك اليمنية

كتب/ أحمد مسعد

■،، عقدت أمس بصنعاء الجمعية العمومية لجمعية البنوك اليمنية اجتماعها السنوي، حيث تمت إعادة انتخاب مجلس إدارة الجمعية برئاسة الأخ أحمد أحمد الخاوي لفترة قادمة.

وقد تم استعراض التقرير السنوي حول نشاط الجمعية ودورها في تنشيط العمل المصرفي اليمني خلال الفترة الماضية وبما يتواكب مع المتغيرات الاقليمية والدولية والتكيف النشط للبنوك مع كل المتغيرات وخصوصاً بازل (I) وبازل (II) .

وأشار التقرير إلى أبرز مشاريع الجمعية منها تأسيس شركة الخدمات المالية اليمنية بمساهمة ٧ بنوك وطنية برأسمال مليوني دولار.. حيث يجري البحث لاختيار الشركة العالمية المناسبة كشريك استراتيجي وفقاً للنظام الأساسي .

ونوه التقرير إلى توسع النشاط المصرفي حيث ارتفع مجموع الميزانية الموحدة للبنوك إلى ٦٦٠,٢ مليار ريال مع نهاية العام ٢٠٠٤م وحصلت البنوك التجارية الوطنية على نسبة ٦٨,١٪ من إجمالي النشاط المصرفي، كما بلغ إجمالي الموارد المتوفرة للبنوك التجارية ١٣٥ مليار ريال خلال العام ٢٠٠٤م.

فيما ارتفعت أرصدة الودائع لدى البنوك إلى نحو ٥٧٦,٣ مليار ريال مع نهاية العام، أما القروض والتمويلات المقدمة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة فقد وصلت إلى نحو ١٨٣,٦ مليار ريال وبمعدل نمو ٣٣,٢٪ خلال نفس الفترة.

تصوير/سيف حويس

في ختام دورة تدريب مصدري الخضار والفاكهه

الملصي لـ« الثورة » : الحكومة تعمل على تنمية الصادرات ورفع قدراتها التنافسية في الخارج

كتب/أحمد حسن

■ اختتمت أمس بالحديدة أعمال الدورة التدريبية حول تقوية المهارات الفنية والإدارية للمصدرين الزراعيين للخضار والفاكهه في بلادنا التي نظمها على مدى أربعة أيام الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات بمشاركة ٣١ متدرباً من مختلف الجمعيات ومراكز التصدير والمزارع النموذجية والمصدرين الفرديين في أنحاء الجمهورية.

وتركزت أعمال الدورة على إكساب المصدرين معارف ومهارات جديدة حول مفهوم الجودة الحديثة في صادرات الخضار والفاكهه إلى الأسواق العربية والأوروبية.

وأوضح الأخ نعمان محمد الملصي الأمين العام للجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات لـ«الثورة» أن الهدف من الدورة تمثل في تحسين جودة صادرات بلادنا من الخضار ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل القومي.

مضيفاً أن الحكومة تولي مسالة تنمية الصادرات غير النفطية عناية خاصة وتحرص على زيادة أحجامها عاماً بعد آخر من خلال تذليل كافة الصعوبات وتحقيقها لأرقام تساعد في معادلة الميزان التجاري.

ونوه الملصي إلى أن المتدربين تعرفوا في الدورة على الممارسات الزراعية الصحيحة التي تحقق انتاج محاصيل زراعية ذات قدرات تصديرية عالية ، إذ أن الصادرات تعمد أساساً على كميات ونوع المنتج الزراعي المحلي وهو ما يتم التركيز عليه في الربط بين الانتاج النوعي للمحاصيل وبين التصدير.

إضافة إلى تدريبهم على أساليب المعاملات الفنية المتعلقة بنقل الصادرات والطرق الحديثة التي تكفل المحافظة على جودتها ووصولها إلى الأسواق المستهدفة.

مشيراً إلى أن المتدربين قاموا بزيارات ميدانية لمراكز إعداد الصادرات النموذجية بالحديدة وقد قدم في الدورة العديد من المحاضرات العلمية ذات الصلة بتعزيز الصادرات.

البيروقراطية تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية للهند

نيودلهي/ رويترز

■ هل يتعين على موظفي الحكومة الهنود استخدام الحبر الأحمر أم الأخضر في الوثائق الحكومية؟

هذا السؤال كاف لتعطيل قرارات الحكومة لمدة عام في رابع اكبر اقتصاد في آسيا كما يقول ارون شوري الوزير السابق بالحكومة الهندية في كتاب عن حقل الألغام البيروقراطي الذي يواجهه المستثمرون في الهند حتى بعد ١٤ عاما من الإصلاحات.

وقال شوري وهو خبير اقتصادي في البنك الدولي ورئيس تحرير صحيفة إنه في وقت ما عام ١٩٩٩م دون مسئولان في وزارة الصلب ملحوظات بشكل متعجل على أحد الملفات.

وأضاف: الأمر الذي لفت نظر زملائهم ورؤسائهم لم يكن أي شيء آخر سوى أنهما كتبا تلك الملحوظات بالحبر الأحمر والأخضر.

كان هذا كافيا لعقد سلسلة من الاجتماعات بين عدة إدارات حكومية وبعد نحو عام من المشاورات وضعت خطوط عامة بشأن الحبر الذي يتعين على الموظفين الحكوميين استخدامه في الوثائق الحكومية.

أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الهند إلى تغييرات كاسحة فرفعت مستوى المعيشة وخففت من القبضة الحديدية التي كانت تسيطر بها الحكومة على الأعمال، ولكن ما زال يتحمل المستثمرون العبء الأكبر للبيروقراطية التي تعوق النمو.

وقال شوري في كتابه: من وجهة نظر المستثمر فإن الإعلان عن سياسة بعينها لا يعني انتهاء حالة الشك، حتى الحصول على الضوء الأخضر في دلهي لا ينهي الشك.

ومضى يقول: بأي حال يتعين عليه أن يقيم مصنعا في مكان معين فلابد أن يحصل على إمدادات الكهرباء والماء في تلك المنطقة، أي أحد من بين عشرات من البيروقراطيين يمكنه أن يقضي على سنوات من المجهود.

وبدأت مشكلات محاولة الاستثمار في أكبر نظام ديمقراطي في العالم تحتل عناوين الصحف مرة أخرى في الوقت الذي تسببت فيه متاهة من أشكال الرقابة والقيود البيروقراطية في التشكيك فيما إذا كان مشروع للصلب تقوم به شركة بوسكو الكورية الجنوبية العملاقة الذي يتكلف عشرة مليارات دولار والذي يوصف بأنه أكبر استثمار أجنبي مباشر من جهة واحدة من الهند سيمضي قدما.

فبعد عام من المناقشات لم توقع الحكومة والشركة الكورية الجنوبية بعد على اتفاق ولو مبدئي الأمر الذي قالت وسائل إعلام محلية إنه يرجع بصورة كبيرة إلى بطء صنع القرارات في الحكومة المحلية. لم يكن اجتذاب الهند للاستثمارات الأجنبية متوافقا مع خطى النمو الاقتصادي في البلاد والذي بلغ في المتوسط نحو ٦٪ خلال السنوات الخمس الماضية. وفي عام ١٩٩٧م وضعت الحكومة الهندية هدفا هو اجتذاب عشرة مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا ولكن بعد مضي ثماني سنوات لم تقترب بأي حال من هذا الهدف. في حين أن الصين المجاورة تجتذب مبالغ ضخمة من الأموال فقد حصلت على ٥٥ مليار دولار خلال أول ١١ شهرا من السنة المالية الماضية حتى مارس في حين اجتذبت الهند ٤,٥ مليار دولار فقط.

ويقول محللون: إن البيروقراطية ما زالت حجر عثرة تحول دون الاستثمارات الأجنبية.

قال بيمال جالان وهو محافظ سابق للبنك المركزي إن عدد الموافقات التي يتعين الحصول عليها من الأجهزة الحكومية لإقامة مصانع زادت في بعض القطاعات بالرغم من الإصلاحات.

على سبيل المثال فإنه لإقامة مصنع متوسط الحجم مطلوب ١٥ موافقة على الأقل من الولاية و٦ موافقات من الحكومة الاتحادية.

وأضاف جالان: من أجل الإسراع من الموافقات أو للتغلب على الاعتراضات المشروعة يصبح الفساد أمراً لا مفر منه ويعتبر عنصرا ضروريا لإنجاز العمل في الهند، ويدعو جالان إلى إجراء إصلاحات إدارية في كتابه الجديد الذي صدر في الأسبوع الماضي بعنوان "مستقبل الهند.. السياسة والاقتصاد والحكم". وتظهر إحصاءات البنك الدولي أن المعوقات البيروقراطية تحول دون النمو. ويبلغ متوسط الوقت المستغرق لبدء مشروع جديد في الهند ٨٩ يوما في حين أن الزمن يبلغ ٤١ يوما في الصين ويومان فقط في استراليا.

ومما يزيد المشكلة تعقيدا سوق العمل الصارم مما يصعب على الشركات تشغيل العمال وإقالتهم. وتظهر البيانات أن نسبة القوة العاملة الزائدة تمثل ١٧٪ في أي مؤسسة معتادة والسبب الأساسي في ذلك قوانين العمل القديمة الصارمة.

ويقول محللون وصناع سياسات إنه بدون العراقيل البيروقراطية والفساد يمكن للاقتصاد أن يحقق نموا أسرع كثيرا.

ومضى جالان يقول: لو لم تكن هناك عراقيل قانونية وإدارية ولو قلت حدة الفساد بصورة كبيرة لأصبح معدل النمو في الهند خلال العقدين الماضيين يقترب من ٨٪ لا ٦٪.

وأردف قائلا: كان من شان هذا الأمر أن يحقق تقدما اقتصاديا في الهند يشبه تقدم الصين ويحدد نمط معدلات نمو أكبر في المستقبل.

٣٦ ألف خط هاتفي في محافظة شبوة

شبوة/سبأ

■ ارتفع عدد الخطوط الهاتفية في محافظة شبوة من ١٥٠٠ خط هاتفي عام ١٩٩٠م الى ٣٦ الفا و٣٥٣ خطا هاتفيا نهاية الربع الاول من العام الجاري ٢٠٠٥م .

واشار الاخ محمد عبدالرحمن باجمال القائم بأعمال مدير عام فرع المؤسسة العامة للاتصالات بمحافظة شبوة لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ إلى أن التوسع في الخطوط الهاتفية عكسه التوسع الكبير في انشاء السنترالات للتغلب على صعوبة الاتصالات إلى خارج المحافظة التي كانت قائمة عند إعلان إعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية. حيث لم يكن هناك سوى سنترالين يعملان حينها في عاصمة المحافظه ومديرية نصاب باثنتي عشرة قناة ميكروويفيه فقط وبسعة ٥٠٠ خط هاتفي لكل منهما.

مشيرا إلى انه تم في تلك الفترة توفير جهاز تحويلة سمي حينها بالسنترال الماتيل او الخطوط الساخنة. قدم خدمات مميزة والغى هاجس صعوبة الاتصال الى خارج المحافظة ومثل نقله نوعيه في خدمات الاتصالات بالمحافظه.

وأضاف أن المحافظة شهدت خلال سنوات الوحدة مزيدا من التوسع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال إنشاء سنترالي إحلال جديدين في كل من عتق ونصاب ثم توسعتهما على مراحل بالإضافة إلى سنترالات جديدة في كل من الصعيد وحبان ومرخه وعزان والمصينعه والروضة وبشبم والحوطة وخورة وميفعة بلغت سعتها الهاتفية نحو ٢٩ الفا و٣١٣ خطا هاتفيا . بالاضافه إلى إنشاء كبائن اتصالات بالألياف الضوئية في ١١ منطقة بسعة إجمالية مجهزة تبلغ الفين و٧٦٨ خطا هاتفيا.

من جانبه أوضح الاخ زبن الله احمد الحمزة مدير الاتصالات بمنطقة بيحان والتي تضم ثلاثا من مديريات المحافظة أن عدد الخطوط الهاتفيه المجهزة في المنطقة ارتفع من ٥٠٠ خط هاتفي عام ٩٠م الى ٤الاف و ٦٤٠ خطاً هاتفيا نهاية العام ٢٠٠٤م. موزعة على سنترالين في مدينتي العليا والنقوب وكابينتي اتصال في عسيلان والحما.

السبت.. ورشة عمل حول بناء مدينة عصرية في ريمة

ريمة/ الثورة/ منصور الحيث/..

■ تبدأ غداً في محافظة ريمة فعاليات ورشة العمل التنموية النوعية حول المخطط العام لمدينة الجبين عاصمة المحافظة واستكمال البنى التحتية ومتطلبات العمل التنموي التي ستنعقد خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ مايو الحالي تحت شعار «على طريق بناء مدينة عصرية وإنجاز البنى التحتية والخدمية والحفاظ على البيئة»..

وأوضح الأخ اللواء أحمد مساعد حسين محافظ محافظة ريمة أن الورشة تكتسب أهمية كبيرة كونها تقام بالتزامن مع احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الخامس عشر لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة المباركة.

مشيراً إلى أن المحاور الأساسية للورشة تتمثل بالمخطط العام لعاصمة المحافظة بالإضافة إلى مشاريع البنى الأساسية والخدماتية والاقتصادية المزمع تنفيذها على مستوى مديريات المحافظة..

واستعرض محافظ ريمة الأهداف الرئيسية للورشة التي تركز على إعداد رؤية متكاملة مستندة على أحدث الأسس والمعايير العلمية والنتائج العملية للمسار المستقبلي لتطوير ونمو عاصمة المحافظة وتهيئتها لأداء أدوارها الفاعلة في التنمية المستدامة كإحدى المدن العصرية النموذجية..

مضيفاً أنه سيتم مناقشة عدد من أوراق العمل حول بناء المدينة العصرية والمياه والصرف الصحي والبيئة والزراعة والري والكهرباء والاتصالات وبمشاركة عدد من الجهات المعنية المحلية والمركزية من مهندسين وفنيين وإداريين لوضع الأسس العلمية والعملية للدراسات والتصاميم الهندسية لكافة مشاريع البنى التحتية والخدمية لعاصمة المحافظة والمديريات..

إعلان